انه خبر وعقد انه شر رافع لعقد انه ليس بشر والدافع للامر الذاتي اقوى معاندة
من الدافع للامر العرضي لان الدافع للامر الذاتي رافع للذات بالذات والدافع للامر
العرضي للذات لا بالذات بل بالعرض فعقد انه ليس بخير اقوى معاندة لعقد انه خير
من عقد انه شر لان المنافاة بين الشيء وبين ما يرفع ذاته لا بتوسط شيء اخر اقوى
من المنافاة بين الشيء وبين ما يرفع الامر الذي يرفعه وايضا الشر لولا اشتماله
على انه ليس بخير لما كان عقد انه شر رافعا لعقد انه خير فانا لو فرضنا بدل الشر شيا
اخر مما ليس بخير لكان اعتقاد كون الشيء ذلك الامر المشترك على انه ليس بخير مانعا
من اعتقاد انه خير لا لانه ذلك الامر بل لاشتماله على انه ليس بخير وذلك يدل على ان التنافي
بالذات لا يكون الا بين السلب والايجاب وهذا الاخير هو الذي ذكره في الكتاب
النوع الثالث السلب والايجاب لا يصدقان ولا يكذبان معا واما ساير المتقابلين
فيجوز كذبهما اما المضافان فيكذبان بان يخلو المحل عنهما واما الضدان فيكذبان بعدم
المحل وباتصاف المحل بالوسط المعبر عنه باسم محصل كالفاتر المتوسط بين الحار والبارد
والمعبر عنه بسلب الطرفين كقولنا لا عادل ولا جابر والضدان يكذبان معا
بخلو المحل عنهما وعن الوسط كالشفاف وهو ما لا لون له واما العدم والملكة فيكذبان
بعدم المحل او عدم استعداد المحل للملكة النوع الرابع المضافان متلازمان طردا وعكسا
اي متى وجد احدهما وجد الاخر ومتى عدم احدهما عدم الاخر فان الاطراد وهو الاستلزام
من جانب الوجود دون الانعكاس وهو الاستلزام من جانب العدم والضدان قد

بلزمان

٨٨

يلزم ان المحل على البدل بان يكون احدهما لا بعينه لازما للمحل مثل بدن الحي المستلزم
للصحة او للمرض فان بدن الحي يستلزم احدهما لا بعينه فيتعاقبان على المحل وقد لا يلزم
احد الضدين المحل فلا يتعاقبان على المحل كالحركة من الوسط والى الوسط فانهما ضدان
ولا يلزم احدهما المحل لوجوب تخلل سكون بينهما على المشهور وقد يلزم احد الضدين
بعينه المحل كبياض الثلج فانه لازم للثلج النوع الخامس الاستقراء دل على ان التضاد
الحقيقي لا يكون الا بين نوعين اخيرين مندرجين تحت الجنس الواحد السافل
كالسواد والبياض فانهما نوعان اخيران مندرجان تحت الجنس الواحد السافل الذي
هو اللون فان اللون جنس سافل فان فوقه الكيفية المبصرة وفوق الكيفية المبصرة
الكيفية المحسوسة وفوق الكيفية المحسوسة الكيف وايضا الاستقراء دل على ان المتباينين
لا يضاد بهما شيء واحد تضادا حقيقيا ولا يرد النقض بالحركة من الوسط والسكون
فانهما امران متباينان يضاد بهما شيء واحد وهو الحركة الى الوسط فان السكون لا
يكون ضد الحركة بل بينهما تقابل العدم والملكة **قال الفصل السادس** في العلة
والمعلول **اقول** لما فرغ من الفصل الخامس في الوحدة والكثرة شرع في الفصل السادس
في العلة والمعلول وذكر فيه اربعة مباحث الاول في اقسام العلة والثاني في تعدد
العلل والمعلولات الثالث في الفرق بين جزء المؤثر وشرطه الرابع في ان الشيء
الواحد هل يكون قابلا وفاعلا معا **المبحث الاول** في اقسام العلة علة الشيء ما يحتاج
اليه الشيء فان كان جميع ما يحتاج اليه الشيء فهو العلة التامة وان كان بعض ما يحتاج اليه

فصل العلة والمعلول

٢

اقسام العلة

Copyright © King Saud University